

Distr.: General
1 September 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 72 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

مذكرة من الأمين العام**

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، توماس ه. أندروز، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 26/43.

* A/75/150

** قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

071020 280920 20-11351 (A)



تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار

موجز

يقدم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، توماس هـ. أندروز، في هذا التقرير، معلومات مستكملة عن حالة حقوق الإنسان منذ توليه ولايته في 1 أيار/مايو 2020.

أولاً - مقدمة

- 1 - تم تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار منذ إنشائها عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان 58/1992. ودعا مجلس حقوق الإنسان حكومة ميانمار، في قراره الأخير 26/43، إلى استئناف تعاونها مع المقرر الخاص ووضع خطة عمل وإطار زمني للتنفيذ السريع للمعايير المشتركة المقترحة التي حددتها المكلفة السابقة بالولاية.
- 2 - ويغطي هذا التقرير في المقام الأول التطورات التي شهدتها ميانمار منذ 10 آذار/مارس 2020.
- 3 - ولدى تولي المقرر الخاص الجديد توماس ه. أندروز مهام منصبه في 1 أيار/مايو 2020، وجّه رسالة إلى حكومة ميانمار يطلب فيها التعاون على أعلى المستويات الحكومية. وفي ضوء القيود المفروضة على السفر بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، اقترح المقرر الخاص أن يجتمع بقيادة الحكومة عن طريق التداول عن بعد. وأجرى سلسلة من المناقشات الهاتفية مع الممثل الدائم لميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة وغيره من المنظمات الدولية في جنيف، وقدم الأخير معلومات ووجهات نظر عن آراء الحكومة بشأن قضايا تتعلق بحقوق الإنسان. والمقرر الخاص ممتن للمساعدة التي قدّمها الممثل الدائم.
- 4 - وعقد المكلف بالولاية جلسات تداول عن بعد مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء المعنية والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة، فضلاً عن فرادى المدافعين عن حقوق الإنسان. ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه للدعم القيم الذي تلقاه من تلك الجهات صاحبة المصلحة.
- 5 - ونظراً للحدود الزمنية والقيود التي تفرضها جائحة عالمية، فإن هذا التقرير يمثل خطوة أولى في عملية التواصل والإبلاغ التي يضطلع بها المقرر الخاص. وهو يتطلع إلى تقديم معلومات وتوصيات إضافية.
- 6 - ويصدر هذا التقرير عشية الانتخابات الوطنية في ميانمار. ويحث المقرر الخاص الحكومة على تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات شاملة للجميع حقاً وحرّة وتنافسية وتتسم بالشفافية والنزاهة وفقاً للمعايير الدولية.

ثانياً - تطورات جديدة بالملاحظة

- 7 - يثني المقرر الخاص على مستشارة الدولة في ميانمار أونغ سان سو تشي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وجهات أخرى نظراً لسعيهم إلى إقامة نظام ديمقراطي يتيح لمواطني ميانمار انتخاب حكومة يمكن أن يحاسبوها، وتكون مسؤولة عن جميع المهام الحكومية، بما فيها الدفاع الوطني فضلاً عن تشكيل برلمان مدني منتخب ديمقراطياً. ويعرب عن أسفه لعدم تمكن الأغلبية في البرلمان من التغلب على معارضة جيش ميانمار أو التاتاماداو للإصلاحات الدستورية التي من شأنها أن تتيح إجراء تلك التغييرات في حين أن تلك الإصلاحات قد حظيت بتأييد الأغلبية. فالدستور الحالي يسمح للتاتاماداو بتعيين العدد اللازم من الممثلين العسكريين غير المنتخبين في البرلمان للقيام فعلياً بعرقلة الإصلاحات الدستورية التي لا يؤديها.
- 8 - وفي 8 نيسان/أبريل 2020، أصدر مكتب الرئيس توجيهين بشأن جريمة الإبادة الجماعية: التوجيه رقم 2020/1 الذي يأمر جميع الوزارات وجميع الحكومات الإقليمية وحكومات الولايات بكفالة عدم ارتكاب موظفيها وغيرهم من الجهات الخاضعة لإشرافها أعمالاً محظورة بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية

والمعاقبة عليها، والتوجيه رقم 2020/2 الذي يحظر على "جميع الوزارات وحكومة ولاية راخين" تدمير أو إزالة الأدلة التي تثبت حدوث الإبادة الجماعية.

9 - وعلى مستوى البرلمان، أفادت التقارير بأن لجنة حقوق المواطنين الأساسية وشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان التابعة لمجلس الشيوخ بالبرلمان (Amyotha Hluttaw) قد أجرت عمليات تفتيش في السجون للتحقيق في أماكن الاحتجاز وتقديم تقرير عن النتائج التي خلصت إليها. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت بعض البرلمانات الإقليمية في ميانمار تحقيقاتها الأولى من خلال اللجان البرلمانية في المسائل التي تهم الجمهور عن طريق عمليات شاملة وتشاورية، بما في ذلك إجراء زيارات ميدانية وجلسات استماع عامة على مستوى القرى. ومكنت هذه التحقيقات عامة الناس من تبادل خبراتهم ومعارفهم مع البرلمانيين كجزء من عملية جمع الأدلة.

10 - وفي 30 تموز/يوليه، تلقت جهة محلية معنية بمراقبة الانتخابات، هي التحالف الشعبي من أجل انتخابات ذات مصداقية، رسالة من لجنة انتخابات الاتحاد ترفض فيها طلبه مراقبة انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، أفادت التقارير أن اللجنة تراجعت عن قرارها وستسمح للتحالف بمراقبة الانتخابات.

ثالثاً - حالة حقوق الإنسان

الحيز الديمقراطي

11 - تمثل الحقوق الأساسية، بما فيها حرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية الصحافة، شريان حياة الديمقراطية. ويأسف المقرر الخاص لأن الإطار القانوني لميانمار لا يزال يتضمن قوانين تقوض هذه الحريات الأساسية، وهي لا تزال نافذة. وقد استخدمت هذه القوانين لانتهاك حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمواطنين الذين يسعون إلى التعبير عن آرائهم بحرية. ولا يتطلب تعديل هذه القوانين أو إلغاؤها تعديل الدستور، وبالتالي يمكن تعديلها أو إلغاؤها بموافقة أغلبية أعضاء البرلمان. ومن المؤسف أن البرلمان لم يفعل ذلك. وتشمل القوانين التي لا تزال تخل بهذه الحقوق الأساسية قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية، وقانون العقوبات، وقانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية، وقانون الجمعيات غير المشروعة، في جملة قوانين أخرى.

الانتخابات العامة

12 - أبلغ الممثل الدائم لميانمار في جنيف مجلس حقوق الإنسان في تموز/يوليه بأنه تم وضع خمسة مبادئ للانتخابات الوطنية لعام 2020، وهي أن تكون حرة ونزيهة وذات مصداقية وشفافة، وأن تعكس نتائجها إرادة الشعب. ويشيد المقرر الخاص بالحكومة لوضعها هذه المبادئ الجديرة بالثناء وكذلك لإعلانها الترحيب بمراقبي الانتخابات الدوليين.

13 - ومع ذلك، فمن المستحيل أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وأن تعكس نتائجها إرادة الشعب، إذا كان الحق في التصويت قائماً على أساس عرق المرء أو انتمائه الإثني أو ديانتة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، يبدو أن أبناء شعب الروهينغا الذين بلغوا سن التصويت سيستمر استبعادهم من العملية الانتخابية وسيحرمون من حق التصويت مثلما حرّموا منه في عام 2015. وترفض الحكومة الناخبين الروهينغا لأسباب فنية في ظاهرها، ولكن يبدو أن حرمان شعب الروهينغا بالجملة من حقوقه يستند إلى أسباب تتعلق

بهويته الإثنية. وبشكل ذلك خطوة إلى الوراء على طريق الديمقراطية في ميانمار، حيث كان يحق لمن بلغ سن التصويت من شعب الروهينغيا أن يدلي بصوته في انتخابات عام 2010.

14 - وفي وقت كتابة هذا التقرير، يبدو أيضاً أن مسؤولي الانتخابات سيحرمون الروهينغيا من الحق في الترشح للانتخابات. ففي 11 آب/أغسطس 2020، على سبيل المثال، رفضت لجنة الانتخابات في سيتوي طلب الترشح الذي تقدم به مرشح الروهينغيا عبد الرشيد. ورفضت اللجنة ترشحه على أساس أن والديه "لم يكونا من مواطني [ميانمار] عند مولده". وذكرت اللجنة المادة 8 (ب) من قانون انتخابات مجلس النواب في برلمان ميانمار، الذي يقضي بأن يكون مقدم الطلب مولوداً لأبوين من مواطني ميانمار، والمادة 27 (جيم/2) من قانونها الداخلي، التي تشير إلى عدم أهلية المرشحين الذين لا يستوفون هذا المعيار. إن استيفاء معيار تأهل المرشحين مطلب عسير، بيد أن تطبيق المعايير لا يخلو أيضاً من مشاكل. فقد اطلع المقرر الخاص على الوثائق المتعلقة بحالة جنسية والدي عبد الرشيد وقت مولده والتي تتضمن وثائق تغيد بأن والده كان موظفاً حكومياً في ميانمار لأكثر من 30 عاماً. وقد طعن عبد الرشيد في القرار، ويشجع المقرر الخاص لجنة الانتخابات على النظر بعناية في وقائع القضية، وكذلك في طلبات الترشح المقدمة من آخرين من مواطني الروهينغيا الذين كانت قد رُفضت طلبات ترشحهم بصورة مماثلة وقت كتابة هذا التقرير.

15 - ويثني المقرر الخاص على الجهود التي تبذلها الحكومة لإجراء انتخابات عامة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر على الرغم من تفشي جائحة كوفيد-19. وبالرغم من الأحكام الرجعية المذكورة أعلاه، والتي تقوض حرية الانتخابات ونزاهتها، فقد اتخذت بعض التدابير التي تشجع على إجراء انتخابات تنافسية، من قبيل حظر إقامة مراكز اقتراع في معسكرات الجيش.

16 - ويلاحظ المقرر الخاص أن قوائم الناخبين قد عُرضت في الدوائر والقرى لكي يتحقق الناخبون من المعلومات ويلتمسوا إجراء تغييرات إذا لزم الأمر، وأنه يجري أيضاً استخدام سجلات الناخبين الإلكترونية. أما المقيمون في المناطق التي لا تتجاوز فيها سرعة الإنترنت إنترنت الجيل الثاني أو تلك التي يحظر فيها استخدام الإنترنت تماماً فقد يحتاجون إلى زيادة التواصل معهم لضمان مشاركتهم الحرة والنزيهة في الانتخابات.

17 - وتلقى المقرر الخاص تقارير عن غياب قوائم للناخبين في مناطق كثيرة من ولاية راخين، مما يعزز الفكرة القائلة بأن المجتمعات المسلمة لا تزال معرضة لخطر الحرمان من الحقوق. وتشير التقارير إلى أن العديد من الناخبين لم يتمكنوا من التحقق من إدراج بياناتهم في قوائم الناخبين.

18 - وقد دخلت عدة نساء ينتمين إلى أحزاب سياسية مختلفة سباق الانتخابات العامة؛ بيد أن النسبة المئوية للمرشحات صغيرة مقارنة بالرجال. وينبغي أن تقدم الحكومة والأحزاب السياسية في المستقبل دعماً مؤسسياً أكبر على نحو مدروس لضمان مشاركة المرأة في الانتخابات. ويدعو المقرر الخاص الأحزاب السياسية إلى أن تخصص طوعاً حصصاً لتمثيل المرأة في المناصب القيادية لتشجيع النساء على الترشح وضمان التدريب المناسب وبناء القدرات لزيادة عدد المرشحات للمناصب العليا.

19 - ويوصي المقرر الخاص بإجراء تغييرات عاجلة لكفالة الحق في حرية التعبير قبل الانتخابات. وبينما تجدر الإشادة بلجنة انتخابات الاتحاد لسماعها بمشاركة الأحزاب السياسية على قدم المساواة في التلفزيون ووسائل الإعلام المملوكة للدولة، يشعر المقرر الخاص بالجزع إزاء الأحكام الواردة في التوجيه الجديد للجنة انتخابات الاتحاد الصادر في 23 تموز/يوليه 2020 بشأن السماح ببث حملات إذاعية

للأحزاب السياسية (2020/138). وبموجب هذا التوجيه، يُحظر الخطاب الذي "يمكن أن يمس بالكرامة والأخلاق"، أو يشكك في التشريعات القائمة أو "لا يحترمها"، أو ينتقد قوات التاماداو، أو "يشوه سمعة" الأمة، أو "يشوه" صورة البلد، أو يسيء إلى سيادة الاتحاد وسلامته الإقليمية، أو يحرض الموظفين المدنيين على معارضة الحكومة. وعلاوة على ذلك، تنص قواعد اللجنة على أن الأحزاب السياسية ملزمة بأن تقدم إلى اللجنة نصاً لجميع الرسائل السياسية قبل بثها عبر أنثر الإذاعة، على أن يكون بث هذه النصوص رهناً بالموافقة. ولا تنسجم هذه الأحكام التعسفية والمفرطة في العمومية مع الحق في حرية الرأي أو التعبير، وفي تقرير المصير، وينبغي تعديلها دون إبطاء.

20 - وتشكل حرية تكوين الجمعيات عنصراً أساسياً في مسيرة الديمقراطية. وينبغي أن يكون لكل شخص الحرية في أن يقرر ما إذا كان يريد أن يكون عضواً في حزب سياسي أم لا، وينبغي ألا يجبر أحد على الانتماء إلى حزب سياسي. ويلاحظ المقرر الخاص بقلق المعلومات التي تشير إلى أن قواعد حزب أراكان الوطني لا تسمح لأعضائه بحرية تقديم استقالاتهم ما لم يحصلوا على موافقة صريحة من الحزب.

21 - ويثني المقرر الخاص على حكومة ميانمار لسعيها إلى التخفيف من أثر كوفيد-19 على الانتخابات عن طريق توفير بدائل للتصويت بالحضور الشخصي، منها إتاحة التصويت الغيابي والتصويت المسبق للمواطنين المقيمين خارج البلد. فهناك أكثر من مليون لاجئ من الروهينغا في بنغلاديش وما يربو على 100 000 منهم في ماليزيا، بمن فيهم أبناء الروهينغا الذين بلغوا سن التصويت. بيد أنه ليس هناك ما يشير إلى أن حكومة ميانمار تتخذ تدابير لضمان أن يتمكن كل من بلغ سن التصويت من أبناء شعب الروهينغا المقيمين في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش أو ماليزيا من المشاركة في الانتخابات. ويلاحظ المقرر الخاص وجود سوابق في مناطق أخرى من العالم للتصويت الجماعي الغيابي من مخيمات اللاجئين، ويشجع حكومة ميانمار على اتخاذ ترتيبات بالتنسيق مع السلطات في بنغلاديش وماليزيا لضمان مشاركة لاجئي الروهينغا في الانتخابات. وبينما تقدم حكومة ميانمار تأكيدات شفوية تفيد بأن الروهينغا لهم حرية العودة إلى ميانمار من مخيمات اللاجئين في بنغلاديش، فإنها تحرمهم في الوقت نفسه من حق التصويت.

22 - وبالإضافة إلى ذلك، يساور المقرر الخاص القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن الناخبين المؤهلين في مناطق النزاع، كما هو الحال في ولايات راخين وتشين وشان وكاتشين، ومئات الآلاف الآخرين في مخيمات المشردين داخلياً، لن تُدرج أسماؤهم في قوائم الناخبين، ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود المفروضة على السفر إلى تلك المناطق. ويقع على عاتق ميانمار التزام دولي بتمكين قومياتها العرقية، بما فيها طائفتا الروهينغا والراخين وجميع الناخبين المؤهلين الذين يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاع المسلح، من المشاركة في القرارات التي قد تؤثر عليها إما مشاركة مباشرة أو من خلال ممثليها المنتخبين ديمقراطياً. وينبغي بذل جهود عاجلة وشفافة لكفالة حقوق التصويت لسكان المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح.

23 - وأبلغ المقرر الخاص بأن الجماعات القومية تواصل استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما فيسبوك، لنشر خطاب الكراهية الذي يستهدف مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي وأعضاء الحكومة، وكذلك المسلمين والروهينغا والأحزاب السياسية التي تعتبر مؤيدة لحرية الدين. وتقيد التقارير أن الخطابات الخطيرة وخطابات الكراهية والتضليل ما زالت مستمرة بلا هوادة على فيسبوك في ميانمار، مما يشكل تحديات كبيرة للانتخابات المقبلة وما بعدها.

الحقوق والحريات الأساسية

الحق في حرية التعبير

24 - ما زالت هناك عدة قوانين في ميانمار تنتهك الحق في حرية التعبير، وتعوق التعبير الحر بين سكان ميانمار، وكذلك قدرة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم على أداء عملهم بمهنية ودون خوف. وتشمل هذه القوانين التي تثير إشكالية أحكاما في قانون العقوبات تعود إلى الحقبة الاستعمارية، وقانون الأسرار الرسمية، وقانون الجمعيات غير المشروعة، فضلا عن تشريعات أحدث مثل قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لعام 2013، وقانون عام 2017 بشأن حماية خصوصية المواطنين وأمنهم، وقانون المعاملات الإلكترونية لعام 2004، وقانون وسائط الإعلام الإخبارية لعام 2014.

25 - والمقرر الخاص على علم بحالات العنف المرتكب ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وحبسهم بسبب عملهم المشروع. فعلى سبيل المثال، اعتقلت الشرطة في بلدة كيوكتاذا اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان من طائفة الكارين الإثنية في 12 آب/أغسطس 2020 في مناسبة مقررة للاحتفال بيوم شهداء الكارين. ويواجه كلاهما عقوبة السجن لمدة تصل إلى شهر واحد وغرامات بموجب المادة 20 من قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية بسبب ما زُعم عن انتهاكهما لشروط التجمع التي وضعتها السلطات. وبالمثل، يختبئ صحفي من طائفة الراخين، أو أراكان، بسبب ما يواجهه من تهديدات وعنف فيما يتعلق بعمله.

26 - وتحمي المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في حرية التعبير، بما في ذلك الحق في تلقي الأنباء والأفكار "ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود". وتلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن الحكومة قد أمرت في حزيران/يونيه 2019 بوقف تدفق بيانات الهواتف الجوال في ثمانى بلدات في ولاية راخين وبلدة واحدة في ولاية تشين. وفي 1 أيلول/سبتمبر 2019، تم رفع الحظر المفروض على تدفق بيانات الهواتف الجوال في بعض البلدات، ولكن أعيد فرضه في شباط/فبراير 2020. وأفادت التقارير أن الحكومة قامت في 1 آب/أغسطس 2020 برفع الحظر المفروض على الإنترنت في البلدات الثماني المتضررة، وهي بوثيدونغ، وكياوكتاو، ومراوك - أو، ومينيبيا، وميبون، وباليوتا، وبوناغيون، وراثيدونغ. ومع ذلك، عندما تم رفع الحظر، أعيدت شبكة الإنترنت إلى سرعة الجيل الثاني، وفقد السكان، ناهيك عن المشرعين في راخين، بأنهم ما زالوا غير قادرين على الوصول إلى الإنترنت عبر الهاتف الجوال.

27 - ولكي تكون القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير قانونية، يتعين أن ينص عليها القانون، وألا تطبق إلا في ظروف محددة لحماية حقوق الآخرين وسمعتهم أو لضمان الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، وأن تكون ضرورية ومتناسبة. وينبغي تفسير التناسب على أنه يعني، جزئيا، استخدام أقل الوسائل تقييدا لتحقيق أي من الأهداف المشروعة المذكورة أعلاه. ويلاحظ المقرر الخاص أن الحظر الواسع النطاق المفروض على الإنترنت في ولاية راخين لا يفي على ما يبدو بهذه المعايير.

28 - ولا تزال القيود المفروضة على الوصول إلى الإنترنت في ولاية راخين تؤثر سلبا على الأعمال التجارية والاقتصاد المحلي، وتؤدي إلى تأخير أو تعقيد جهود التواصل مع المجتمعات المحلية، ولجان إدارة مخيمات المشردين داخليا، فضلا عن منظمات المجتمع المدني في المناطق التي تم فيها بالفعل تقييد إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وتقيّد قدرة الناهخين على الحصول على المعلومات التي يحتاجونها في المناطق المتضررة من وقف خدمات الإنترنت. وتشير التقارير إلى أن الحظر يؤثر على قدرة المزارعين على استخدام المدفوعات الرقمية والتحويلات النقدية وإمكانية الوصول إلى بيانات السوق.

29 - وفي آذار/مارس 2020، منعت السلطات الحكومية الوصول إلى أكثر من 221 موقعاً إخبارياً للطوائف العرقية في ولاية راخين بموجب المادة 77 من قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية. ولم يُبلغ سوى عدد قليل من وكالات الأنباء المحظورة عن حالات الإصابة بكوفيد-19، ولكن عدداً منها ظل يقدم تقارير باستمرار عن مزاعم تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. ويبدو أن وزارة النقل والمواصلات تستخدم فزاعة "الأخبار المزيفة" أو المعلومات المضللة في عصر كوفيد-19 كذريعة لتقييد الحق في حرية التعبير، ولا سيما في المناطق الإثنية.

30 - وبدأت الحكومة في آذار/مارس 2020 عملية إعادة تسجيل شريحة الاشتراك في خدمة الهاتف الجوال، وشمل ذلك جميع الهواتف الجوال، مما يشكل تهديداً لحرية التعبير. فهذا ينطوي على خطر جسيم يتمثل في أن الأشخاص الذين لا يحملون وثائق هوية كافية لن يتمكنوا من تسجيل شرائح الاشتراك الخاصة بهم، مما سيمنعهم من استخدام هواتفهم أو الدخول على الإنترنت.

الحق في الجنسية

31 - الحق في الجنسية هو حق أساسي من حقوق الإنسان حرمت منه طائفة الروهينغا العرقية. ويوجد عدد يقدر بـ 600 000 من الروهينغا في ولاية راخين، وأكثر من مليون لاجئ من الروهينغا في مخيمات في بنغلاديش، وأكثر من 100 000 لاجئ من الروهينغا في ماليزيا. ولطالما منعت حكومة ميانمار الروهينغا من الحصول على حقوق المواطنة الكاملة، وقد فعلت ذلك مؤخراً من خلال العمل بإجراءات بطاقة إثبات الهوية الوطنية. وعلى الرغم من أن هذه البطاقات ليست موجهة للروهينغا فقط، فإنها تعامل الروهينغا فعلياً كأجانب وتجردهم من حقوق المواطنة الكاملة. وتلقى المقرر الخاص تقارير تفيد بأن سلطات مختلفة تواصل الضغط على الروهينغا لقبول هذه البطاقات أو تكرههم على قبولها. ويرى الروهينغا والمدافعون عن حقوق الإنسان أن هذه الحملة تبدو بمثابة حملة ممنهجة لمحو هوية الروهينغا. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال قانون الجنسية لعام 1982، الذي يرهن الحصول على حقوق المواطنة بالانتماء العرقي والإثني، يحرم الروهينغا فعلياً من المساواة في الحصول على حقوق المواطنة الكاملة، مما يسهم في مشكلة انعدام الجنسية. ويلاحظ المقرر الخاص أن الحرمان من الجنسية هو من الناحية التاريخية سمة مشتركة عند ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون ضمان جعل قانون الجنسية لعام 1982 متماشياً مع المعايير الدولية مسألة ملحة.

حق العودة

32 - في وقت كتابة هذا التقرير، لم تنتهياً الظروف المواتية لعودة اللاجئين الروهينغا الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة إلى ميانمار. وعلى الرغم من المحاكم العسكرية الممتازة، لا يزال الإقلاط من العقاب على الجرائم الوحشية الجماعية التي ارتكبت ضد المدنيين الروهينغا في عامي 2016 و 2017 مستمراً، ولا تزال القيود المفروضة على حرية التنقل وفرص كسب العيش وإمكانية الحصول على الجنسية والاستفادة من خدمات الصحة والتعليم سارية على الروهينغا وغيرهم من المسلمين في ولاية راخين. ولا يزال المسؤولون في ميانمار ينكرون وجود الروهينغا، ويفرضون قيوداً على حرية تنقلهم في ولاية راخين إلى أجل غير مسمى، خارج نطاق القانون المحلي، وبطريقة تمييزية، مما يجعل هؤلاء المسؤولين في وضع المنتهكين للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

33 - يمثل الأشخاص ذوو الإعاقة في ميانمار مورداً ضخماً غير مستغل، بحيث يتعذر على العديد من المجتمعات المحلية الاستفادة منه بسبب وجود حواجز متعددة، بما في ذلك التحيز والتمييز. ويثني المقرر الخاص على ميانمار لتصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وسنّها قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يوفر الإطار القانوني لتنفيذ الاتفاقية.

34 - وفي عام 2019، دعا اتحاد ميانمار للأشخاص ذوي الإعاقة الحكومة إلى التعجيل بتنفيذ القانون المتعلق بحقوق ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأحكام الرامية إلى زيادة تيسير الحصول على فرص العمل والتدريب المهني والرعاية الصحية. ويشكل الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات المحلية والدولية للأشخاص ذوي الإعاقة مصادر هامة للمعلومات والتوجيهات بشأن كيفية القضاء على التمييز وغيره من العوائق التي تحول دون إعمال حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم ونوعية حياتهم في ميانمار. ويحث المقرر الخاص الحكومة على التواصل معهم.

البرلمان والمؤسسات الوطنية

35 - تضطلع البرلمانات بدور أساسي في حماية حقوق الإنسان. وينبغي أن تكون حقوق الإنسان جزءاً من النشاط البرلماني، وينبغي للهيئات واللجان المتخصصة المعنية بحقوق الإنسان أن تقيم مدى امتثال مشاريع القوانين للقانون الدولي أو أن تعتمد تشريعات تمكينية أو أن تجري تحقيقات في المسائل التي تهم الجمهور.

36 - ويرحب المقرر الخاص بالتطورات التي تحدث في برلمان ميانمار (Pyidaungsu Hluttaw) المكون من مجلسين، هما مجلس الشيوخ (Amyotha Hluttaw) ومجلس النواب (Pyithu Hluttaw)، لمعالجة قضايا حماية حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير بأن لجنة حقوق المواطنين الأساسية وشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان التابعة لمجلس الشيوخ أجرت عمليات تفتيش في السجون للتحقيق في أماكن الاحتجاز وتقديم تقرير عن نتائجها. وأجرت بعض البرلمانات الإقليمية أيضاً تحقيقاتها البرلمانية الأولى في المسائل التي تهم الجمهور من خلال عمليات شاملة وتشاركية، بما في ذلك الزيارات الميدانية وجلسات الاستماع العامة على مستوى القرى، مما أتاح لأفراد الجمهور تبادل خبراتهم ومعارفهم مع البرلمانيين في إطار عملية جمع الأدلة.

37 - ويلاحظ المقرر الخاص أن التشريعات المحورية المتعلقة بحقوق الإنسان لا تزال مجمدة في البرلمان، بما في ذلك التشريع المتعلق بالعنف ضد المرأة وخطاب الكراهية، بينما يُزعم أن التشريعات الأخرى لا يعترض سبيل تجهيزها سوى عقبات قليلة، بما في ذلك التعديلات التي أدخلت على المادة 123 من قانون الدفاع.

38 - وقد صيغ قانون منع العنف ضد المرأة في عام 2013، وقُدّم آخر مشروع للقانون إلى البرلمان في كانون الثاني/يناير 2020. وعلى الرغم من مشاركة المجتمع المدني والأمم المتحدة مشاركة نشطة، فإن مشروع القرار لا يرقى إلى مستوى المعايير الدولية المحددة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما أشارت إلى ذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، فإن بعض قوانين ميانمار لا يتلاءم مع الاتفاقية، لأنها تتضمن تمييزاً جنسانياً تقيدياً ولا تتسق مع تعزيز حقوق المرأة في المساواة وعدم التمييز وحماية هذه الحقوق.

39 - وأُبلغ المقرر الخاص بمشروع قانون جديد، هو قانون الوقاية من الأمراض السارية ومكافحتها، الذي عُرض مؤخراً على مجلس النواب، ومن المقرر أن يحل محل قانون الوقاية من الأمراض السارية ومكافحتها لعام 1995. ووفقاً للمعلومات الواردة، ينص التشريع الجديد على عقوبات مشددة على الإفصاح عن معلومات تعتبر مسببة "لحالة من الهلع لدى عموم الناس". ومن شأن المادة 20 أن تمكن السلطات المحلية من حظر الكلام أو الكتابة أو نشر المعلومات عن الأمراض المعدية والسارية التي تزعم أنها يمكن أن تتسبب في "حالة من الهلع". ويمكن أن تشكل هذه الأحكام الفضاضة والغامضة تهديداً لحقوق الإنسان. ويعرب المقرر الخاص عن نفس الآراء التي أعربت عنها الجهات صاحبة المصلحة والمتمثلة في أن تلقى المعلومات ونقلها بحرية أمر أساسي لمكافحة جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأمراض المعدية، وهما عنصران حيويان من عناصر الحق في الصحة.

40 - ويلاحظ المقرر الخاص أهمية حمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار على أن تمتثل امتثالاً تاماً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس). وفي هذا الصدد، يرحب المقرر الخاص بالخطوات المتخذة مع المجتمع الدولي والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لتعزيز اللجنة وقدراتها المؤسسية. وهو يثني على الجهود التي تبذلها اللجنة فيما يتعلق بزيارتها الأخيرة إلى سجن إنسين في منطقة يانغون، ويشجعها على تقديم تقارير مستقلة تتعلق بالقطاعات الحكومية الأخرى التي قد تكون مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان. بيد أن اللجنة ملزمة قانوناً بإبلاغ مسؤولي السجون والمسؤولين الآخرين قبل الزيارات الميدانية، مما يؤثر سلباً على ولايتها المتعلقة بالحماية. وعلاوة على ذلك، لم تعالج اللجنة علناً العديد من قضايا ومشاكل حقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق كوفيد-19.

41 - ويعرب المقرر الخاص عن أسفه لأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار لا تزال تعاني من نقص في التمويل، ولأن قدرتها على أداء المهام الرئيسية، بما في ذلك معالجة الشكاوى وتوعية الجمهور وإجراء التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان، هي قدرة محدودة. وفي هذا الصدد، يؤكد المقرر الخاص ضرورة ضمان أن تكون اللجنة متمشية مع المعايير الدولية بغية تعزيز قدرتها على تأمين الدعم المؤسسي والتقني الكافي للاضطلاع بولايتها الهامة.

الحقوق في الأراضي والصناعات الاستخراجية والأعمال التجارية وحقوق الإنسان

الحقوق في الأراضي

42 - لا يعترف قانون إدارة الأراضي الشاغرة والبور والبكر، الذي جرى تعديله في عام 2019، بممارسات ملكية الأراضي المشتركة، مثل الحيازة العرفية، والأراضي التي يملكها المشردون داخلياً واللاجئون وتُركت دون رعاية. ولا يعلم المقرر الخاص بوجود أي خطط لإعادة الأراضي إلى أولئك الذين شردوا بسبب النزاع المسلح والجرائم الفظيعة الجماعية. فعلى سبيل المثال، لم يحن بعد أوان عودة مدنيي الروهينغيا المحتجزين في مخيمات الاعتقال في ولاية راخين إلى مواطنهم الأصلية، وذلك بعد ثماني سنوات من تشردهم الأولي. كما أن المشردين داخلياً في ولايات كاينين (كارين) ومون وكاتشين وشان هم في حالة تشرد طال أمده.

43 - وما برحت مصادرة الأراضي لأغراض الاستخدام العسكري ممارسة تتكرر في ميانمار منذ عقود، وقد أثار المكلفون بولايات في السابق والآليات الدولية لحقوق الإنسان شواغل بشأن هذه الممارسة، التي يبدو أنها مستمرة. وفي أيار/مايو، أُبلغ المقرر الخاص بأن قوات التاتماداو صادرت بالقوة زهاء 2 000 فدان من الأراضي الزراعية في إقليم باواه في ولاية شان الجنوبية، ومعدات زراعية أيضاً. ويزعم أن المحاصيل

الموسمية دمرت في المناطق المحيطة وحولها، حيث صادرت القوات العسكرية الأراضي. واتهم العديد من المزارعين لاحقاً بموجب قانون العقوبات بتجاوز حدود أراضيهم.

الصناعات الاستخراجية

44 - تزخر ميانمار بموارد طبيعية هائلة، من بينها الغاز والمعادن والأحجار الكريمة والغابات والأنهار. وبدلاً من دعم التنمية المستدامة، فإن هذه الموارد التي يقع الكثير منها في ولايات الأقليات العرقية، قد أدت تاريخياً إلى تأجيج النزاعات وإلى تفاقم الفساد والتعسف والمشاكل البيئية. ويمثل قطاع الصناعات الاستخراجية في البلد رسمياً نسبة تبلغ 35 في المائة من جميع الصادرات، وأخرى قدرها 4,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة 5,3 في المائة من إيرادات الدولة، ومن المتوقع أن يحقق هذا القطاع نمواً كبيراً في السنوات المقبلة. بيد أن الإحصاءات الرسمية لا تعكس الحجم الحقيقي لهذا القطاع نظراً لارتفاع مستويات الاتجار غير المشروع، ولا سيما في الأحجار الكريمة والأخشاب.

45 - وقد اتخذت حكومة ميانمار خطوات لإصلاح الصناعات الاستخراجية، بسبل منها مشاركتها في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وشمل التقدم الملحوظ الذي تحقق في عام 2019 إنشاء قاعدة بيانات فيما يخص الملكية النفعية العامة؛ والجهود الأولية المبذولة قصد إصلاح المؤسسات المتعثرة المملوكة للدولة و"حساباتها الأخرى"؛ والتقدم المحرز في تطوير السجل العقاري للمعادن؛ والجهود الناشئة المبذولة في مجال شفافية العقود.

46 - وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال هناك ضعف كبير في الحوكمة، ولا تزال المشاريع الاستخراجية تؤدي إلى تفاقم النزاعات المسلحة والتوترات مع المجتمعات المحلية والعرقية.

47 - ولا تزال قوات التاتماداو تشارك عن كثب في قطاع تعدين اليشم. وكانت الشركات الفرعية التابعة لمجموعة شركات ميانمار القابضة المحدودة (Myanmar Economic Holdings Limited) المملوكة للجيش، ولا سيما شركة ميانمار إمبريال دجيد (Myanmar Imperial Jade Company)، تمتلك أكبر عدد من تصاريح استخراج اليشم عندما علقت الحكومة إصدار تراخيص جديدة في عام 2016. ولا يزال هيكل الملكية والإيرادات لهذه الشركات العسكرية الضخمة مخفياً، مما يجعل من غير الواضح إلى أي مدى يستفيد كبار العسكريين مباشرة من استخراج الموارد في مناطق النزاع.

48 - ويقع النزاع على حقوق استخراج الموارد في صميم بعض أطول النزاعات المسلحة في ميانمار وأكثرها استعصاء على الحل. وتعتمد منظمات مسلحة عرقية متعددة، جزئياً على الأقل، على عائدات الصناعات الاستخراجية لتمويل عملياتها. ولطالما كانت مناطق التعدين موضع نزاع: فعلى سبيل المثال، شنت قوات التاتماداو هجوماً في عام 2017، قيل إنها سيطرت إثره على أكبر منطقة تعدين للعنبر في العالم في بلدة تانا في ولاية كانتشين، وهي عملية أدت إلى تشريد مئات القرويين المحليين.

الكوارث الطبيعية والتعدين

49 - أدى استخراج الموارد الطبيعية بصورة غير مسؤولة إلى وقوع حوادث مأساوية، بما في ذلك الخسائر في الأرواح البشرية والتلوث البيئي، فضلاً عن خسائر اقتصادية فادحة لشعب ميانمار.

50 - وتمثل مناجم اليشم التي تتركز في ولايات ميانمار الشمالية ما يقدر بنسبة 70 في المائة من جميع عمليات استخراج اليشم في العالم، وتشير التقارير إلى أن ما يصل إلى نسبة 80 في المائة من جميع كميات اليشم المستخرجة في ميانمار يجري تهريبها إلى الصين. ولا تزال المناجم تخضع لسيطرة قوات التاتاداو والمنظمات المسلحة العرقية، مما يوجب النزاعات، بينما تواصل الحكومة المركزية ممارسة رقابة محدودة على مناطق التعدين. ودعا المجتمع المدني المحلي إلى وقف عمليات التعدين المدمرة الواسعة النطاق.

51 - وفي تموز/يوليه، أدى انهيار أرضي مميت في بلدة هباكانت بولاية كاتشين إلى وفاة نحو 174 عاملاً من عمال المناجم وإصابة نحو 50 آخرين. وألقت الشركات المرتبطة بالمنظمات العرقية المسلحة نفایات التعدين في أكوام ضخمة أصبحت غير مستقرة فانهارت خلال الأمطار الموسمية الغزيرة، مما تسبب في الانهيار الأرضي. وأفيد أيضاً بأن منظمة مسلحة عرقية قد منحت عمال المناجم غير الرسميين الإذن بالتعدين في المنطقة. وقد أنشأت الحكومة وحدةً للتحقيق، وأفيد بأنها فصلت ضابطين بسبب الدور الذي قاما به في الانهيار الأرضي، بيد أن المقرر الخاص أبلغ بأن الوحدة لم تستشر السكان المحليين الذين أدركوا مصدر الانهيار الأرضي ويمكنهم تقديم معلومات عن التدابير الوقائية. وتشير التقارير إلى أن وحدة التحقيق قدمت 500 000 كيات (364 دولاراً تقريباً) لأسر الضحايا الذين توفوا، و 300 000 كيات (218 دولاراً تقريباً) لأسر المصابين من عمال المناجم.

52 - ويشعر المقرر الخاص بخيبة الأمل لأن هذه المأساة لم تحفز على النظر في إدخال تغييرات تشريعية، من قبيل اعتماد مشروع سياسة الأحجار الكريمة أو من خلال اقتراح تعديلات على قانون الأحجار الكريمة لعام 2019. فالعيوب التي تشوب قانون الأحجار الكريمة، بما في ذلك القيود الفضفاضة المفروضة على معايير الترخيص، وغياب أحكام تتناول الشفافية من قبل الشركات، تشجع على استمرار نظام فاسد يتسم بسوء الإدارة مما يؤدي إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وتدهور البيئة.

53 - وتلقى المقرر الخاص تقارير عن الأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق. وشملت تلك التقارير تقارير تفيد باستيلاء الجيش بطريقة تعسفية على الأراضي مما أثر على أكثر من 30 قرية تعتمد على الزراعة، فاضطرت المجتمعات المحلية إلى الاستقرار في مواطن أخرى دون الحصول على تعويضات أو على سبل العيش الأساسية. وأفادت المجتمعات المحلية بأنها لم تستشر على النحو الواجب أو لم تحظ بالحماية الكافية من التشريد، وأنها لم تسترد أملاكها و/أو لم تتلق تعويضاً وفقاً للمعايير الدولية.

مصانع الملابس وحقوق العمل

54 - يلاحظ المقرر الخاص الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة على كوفيد-19 التي أضرت بما يقدر عدده بـ 500 000 عامل في مصانع الملابس في ميانمار، معظمهم من النساء. وقد أدى التراجع الاقتصادي إلى فقدان العديد من النساء لوظائفهن ومصادر رزقهن، وتزامن، وفق ما أفيد به، مع تزايد التقارير عن العنف الجنساني. ومنذ نيسان/أبريل، تشير التقارير إلى أن ما يصل إلى 60 000 عامل في مصانع الملابس في ميانمار فقدوا وظائفهم. وقد أفاد العمال بأن أصحاب المصانع يستخدمون الظروف الناجمة عن كوفيد-19 لاستهداف الموظفين الأعضاء في النقابة ولتبرير حظر الاجتماعات النقابية.

55 - وعلى الرغم من أن عدة علامات تجارية أوروبية قد شرعت في إجراء تحقيقات بشأن استهداف النقابات في المصانع التي تنتج لها الملابس، فإن المقرر الخاص يهيب بأوساط الشركات المحلية والدولية

الأوسع نطاقاً إلى تحليل سلاسل الجهات المتعاقدة معها وضمان تقيدها بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي تنص على تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف". وبالمثل، يجب على الحكومة أن تقي بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يكفل حقوق العمال في التجمع وتشكيل النقابات والانضمام إليها ويضمن لهم الحق في ظروف عمل آمنة وعادلة. وقد تجسدت هذه الالتزامات كذلك في تصديق الحكومة على العديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، التي تعزز حقوق العمال في التجمع والاحتجاج.

56 - ويثني المقرر الخاص على إنشاء الاتحاد الأوروبي لصندوق "ميان كو" (المساعدة السريعة)، وهو صندوق نقدي للطوارئ ساعد في تزويد 45 061 عاملاً من عمال الملابس المسرحين أو الموقوفين عن العمل بمخصصات نقدية.

حالة النزاع المسلح وحماية المدنيين

57 - لاحظ المقرر الخاص أن الأعمال العدائية بين قوات التاماداو والمنظمات المسلحة العرقية ما فتئت تتصاعد. واشتد النزاع بالخصوص في ولايتي راخين وتشين، بينما وقعت أيضاً اشتباكات في ولايتي كاين (كارين) وشان الشمالية على الأقل. ولم يكن قوات التاماداو، وقت كتابة هذا التقرير، قد التزمت بدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار أحادي الجانب لأسباب إنسانية في خضم نقشي جائحة كوفيد-19، ولكفالة تهيئة الظروف المناسبة لإيصال الأغذية ومواد المساعدة الإنسانية الأساسية على نحو آمن.

حماية المدنيين أثناء النزاع المسلح

58 - تتواصل الأعمال العدائية بين قوات التاماداو وجيش أراكان في أنحاء كثيرة من ولاية راخين، وكذلك في باليتوا بولاية تشين، مما يسفر عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين، وإلحاق أضرار بالبنية التحتية، والتشريد القسري. وأفاد المراقبون المحليون بوجود أدلة على عمليات اغتيال مستهدف، وحالات اختفاء قسري، وتذيب، وسخرة، وغيرها من الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين. ولم يتمكن المقرر الخاص من التحقق بصورة مستقلة من جميع التقارير الواردة بسبب التحديات المتعلقة بالتوقيت وإمكانية الوصول، ولكن المعلومات المتاحة تثير قلقاً بالغاً من أن جرائم الحرب لا تزال مستمرة.

59 - وحدث ما بين 36 و 45 اشتباكاً مسلحاً بُلغ عنها كل شهر في ولاية راخين في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2020، ولا تزال الاشتباكات مستمرة حتى وقت كتابة هذا التقرير، بما في ذلك استخدام الغارات الجوية والمدفعية الثقيلة. ومنذ أيار/مايو 2020، أفادت التقارير أن ما متوسطه 30 مدنياً قُتلوا أو أُصيبوا بجروح كل شهر في النزاع المسلح الدائر في ولاية راخين. وعموماً، أفادت التقارير أن أكثر من 500 مدني قُتلوا أو أُصيبوا بجروح منذ بداية عام 2020، من بينهم أفراد ينتمون إلى جماعات راخين والروهينغيا وتشين العرقية وإلى مجتمعات محلية أخرى، نتيجة للقصف والغارات الجوية والمدفعية الثقيلة ونيران الأسلحة الصغيرة، فضلاً عن زرع الألغام الأرضية والمتفجرات.

60 - ومن بين الحوادث البارزة انفجار قذيفة مدفعية في بلدة كيوكتاو في 10 آذار/مارس 2020، تفيد التقارير بأنه أسفر عن مقتل مدني وإصابة سبعة آخرين، من بينهم خمسة أطفال؛ وقصف في بلدة مينبيا في 23 آذار/مارس، أُبلغ بأنه أسفر عن مقتل طفل وإصابة ما لا يقل عن 14 مدنياً؛ وشن غارات جوية

على قرية هنان شانغ وا في بلدة باليتوا بولاية تشين، والتي أفادت التقارير أنها أسفرت عن مقتل سبعة مدنيين، من بينهم طفلان، وإصابة ثمانية آخرين، من بينهم أربعة أطفال.

61 - وتفيد التقارير بأن قوات التاتماداو أحرقت منازل في ولايتي راخين وتشين، معظمها مهجور بسبب النزاع، وذلك عن طريق القصف أو الحرق العمد في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو، وفقا لتقارير إعلامية وميدانية. وتُظهر صور الأقمار الصناعية أن أكثر من 200 منزل مدني قد دُمِّرَ حرقاً في 16 أيار/مايو 2020، في ليت كار، ببلدة مراوك - أو، في ولاية راخين.

62 - ولا تزال الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب تقتل وتشوه المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في مختلف أنحاء البلد. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس، أفادت التقارير أن 40 حادثاً منفصلاً على الأقل من حوادث انفجار الألغام الأرضية قد أسفرت عن مقتل 20 مدنياً، من بينهم 5 أطفال، وإصابة 43 آخرين، من بينهم 14 طفلاً. ووفقاً لبيانات حديثة، وصلت الخسائر البشرية بسبب الألغام إلى ما لا يقل عن 3 667 ضحية تم الإبلاغ عنها منذ عام 2007: فميانمار تسجل ثاني أكبر عدد من ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد في آسيا.

63 - ولا تزال الألغام الأرضية تشكل عقبة كبيرة أمام عودة المشردين. وخلصت دراسة أجريت عام 2018 إلى أن غالبية المدنيين المشردين من كاتشين اعتبروا الألغام الأرضية من أهم ثلاث عقبات تمنعهم من العودة إلى ديارهم الأصلية. ويرحب المقرر الخاص بالخطوة الاستراتيجية التي اعتمدها الحكومة لإعادة توطين المشردين داخليا وإغلاق مخيماتهم في كانون الأول/ديسمبر 2019. وتدعو الحكومة في الخطة الاستراتيجية إلى إغلاق مخيمات المشردين داخليا وتعزيز الترتيبات الأمنية، بجملة طرق منها التنسيق لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية عند الاقتضاء. بيد أن القلق لا يزال ينتاب المقرر الخاص لأن عملية إزالة الألغام الأرضية لا تجري بطريقة منهجية وواسعة النطاق أو بما يتوافق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وهو يكرر دعوته إلى أن تمتثل أي عملية إغلاق لمخيم من مخيمات المشردين داخليا امتثالاً تاماً للمعايير الدولية، وتحترم حقوق المشردين داخليا، وتكفل عودة المشردين داخليا بأمان إلى أماكنهم الأصلية أو الأماكن التي يختارونها، ويدعو الحكومة كذلك إلى إزالة الألغام الأرضية وفقاً للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

64 - وتلقى المقرر الخاص تقارير تفيد بأن حكومة ميانمار فرضت قيوداً مشددة بشكل غير متناسب على سفر المنظمات الإنسانية التي تقدم المعونة لضحايا انفجار الألغام الأرضية. ففي ولاية شان الشمالية، على سبيل المثال، حالت القيود المفروضة على السفر بسبب النزاع المسلح وكوفيد-19 دون وصول المنظمات الإنسانية إلى ضحايا انفجار الألغام الأرضية. ويذكر المقرر الخاص حكومة ميانمار بأن القيود المفروضة على السفر يجب أن تفي بشرطي التناسب والضرورة وأن تكون أقل الوسائل تدخلاً في الخصوصية لتحقيق النتيجة المرجوة. وقد تعتبر القيود الشاملة على السفر التي لا تبرر التأثير غير المتناسب الذي قد تحدثه على فئات معينة من السكان، قيوداً تعسفية بموجب القانون الدولي.

الأشخاص المتنقلون

65 - يلاحظ المقرر الخاص بقلق بالغ استمرار التشريد القسري في وسط وشمال ولاية راخين وفي المناطق الجنوبية من ولاية تشين. ووفقاً للأرقام الصادرة عن حكومة ولاية راخين في 25 تموز/يوليه 2020، تم تشريد 77 825 شخصاً في 151 موقعاً، معظمها في بلدات راثيدونغ ومراوك - أو وكياوكتاو وبوثيردونغ. وتفيد تقارير المنظمات المحلية عن نزوح ما يزيد على 200 000 شخص. وفي بلدة باليتوا في ولاية تشين الجنوبية، نزح 8 320 شخصاً آخرين، وفقاً لفريق محلي معني بالشؤون الإنسانية. وتضاف هذه الأرقام إلى أكثر من 130 000 شخص في ولاية راخين، معظمهم من الروهينغا العديمي الجنسية، الذين حصرتهم الحكومة وجودهم منذ عام 2012 في مجموعة من معسكرات الاعتقال الواقعة في خمس بلدات.

66 - ويفيد مدنيون أراكانيون في ولاية راخين بأن التشريد ناجم عن النزاع المسلح، والخوف من الاعتقالات التعسفية والمضايقات من جانب جنود التاتاماداو، فضلاً عن انعدام فرص الحصول على الغذاء.

67 - وفي أواخر حزيران/يونيه، أعلنت قوات التاتاماداو عن "عملية تطهير" (أعيدت تسميتها لاحقاً لتصبح "عملية لمكافحة الإرهاب") في بلدة راثيدونغ، أدت إلى زيادة وجود قوات الأمن والاشتباكات في منطقة قرية كياوك تان، مما أجبر نحو 10 000 شخص على الفرار من منازلهم، وفقاً للتقارير. وقد نزح بالفعل نحو 14 600 شخص في بلدة راثيدونغ بسبب النزاع الدائر قبل العملية.

68 - وفي الوقت الذي بدأ فيه سكان القرى في العودة في الأيام التي تلت إلغاء أمر تنفيذ "العملية"، استمرت الاشتباكات المسلحة الدائرة في بلدة راثيدونغ في تشريد المدنيين في تموز/يوليه، وفقاً لتقارير ميدانية. فعلى سبيل المثال، قد يكون نحو 1 000 شخص قد نزحوا منذ 12 تموز/يوليه بسبب الحوادث التي وقعت في محيط منطقتي قريتي كوي تان كاوك ودون بابك في راثيدونغ وسيتوي. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت الإدارة العامة للشؤون الإدارية أن أكثر من 3 000 شخص من خمس قرى في بلدة راثيدونغ فروا من منازلهم في 14 تموز/يوليه. وفر المدنيون خوفاً من الاشتباكات المسلحة المستمرة ووجود قوات التاتاماداو في المنطقة، على الرغم من أن معظمهم عادوا إلى مناطقهم الأصلية بعد بضعة أيام.

69 - وفي 4 أيار/مايو، فر نحو 4 000 شخص من عدة قرى في بلدة مينيبا إلى قرى ومناطق حضرية أخرى خوفاً من أن يستجوبهم جنود التاتاماداو، بعد أن دخل نحو 100 من جنود التاتاماداو إلى القرى وقاموا بتفتيش المنازل كيفما شاءوا. وبالإضافة إلى ذلك، أفيد بأن نحو 5 000 شخص نزحوا مؤقتاً لعدة أيام في بلدة مراوك - أو في أوائل تموز/يوليه، خوفاً من أن يعتدي عليهم جنود التاتاماداو في المنطقة.

70 - وفي بلدة آن بولاية راخين، نزح ما يقدر بـ 7 700 شخص منذ أيار/مايو 2020 بسبب نقص الأغذية وغيرها من المواد الأساسية. وإن معظم المشردين داخليا في البلدة موجودون في منطقة قرية دار ليت، التي عزلتها قوات التاتاماداو منذ شباط/فبراير، وذلك، بحسب ما أفادت به التقارير، لمنع السلع الأساسية مثل الأغذية من الوصول إلى أيدي جيش أراكان. وقد اقتصرت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على بلدة آن، كما جرى قطع النقل التجاري عبر القوارب والطرق المؤدية إلى دار ليت: وأفيد عن نقص في الأغذية منذ شباط/فبراير. وسمح في بلدة آن بوصول المنظمات الإنسانية على نحو متقطع، وفي تموز/يوليه، قُدمت المساعدة الغذائية إلى ما يقرب من 1 000 من المشردين داخليا في مدينة آن وحولها. وقد يكون ما يصل إلى 4 500 من المشردين داخليا لم يتلقوا أي شكل من أشكال المساعدة الإنسانية منذ شباط/فبراير 2020.

71 - وتلقى المقرر الخاص تقارير عن تزايد وجود قوات التاتاماداو في ولاية شان الشمالية، فضلاً عن تقارير عن حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتعذيب والعتالة القسرية. وفي ولاية شان، أُجبرت الاشتباكات التي وقعت في أواخر حزيران/يونيه بين قوات التاتاماداو ومجلس استعادة ولاية شان - جيش ولاية شان في بلدة كيوكمي أكثر من 700 شخص من 10 قرى على الفرار مؤقتاً من منازلهم؛ وقد عادوا بعد بضعة أيام عندما خفتت حدة الاشتباكات. وأفيد بأن حادثاً مماثلاً وقع في 23 حزيران/يونيه في بلدة نامتو أجبر نحو 240 شخصاً على الفرار من قراهم مؤقتاً.

72 - وفي 22 تموز/يوليه، نزح نحو 260 شخصاً في بلدة هسيباو بولاية شان بسبب وجود قوات التاتاماداو في المنطقة، وتحسباً للقتال بين قوات التاتاماداو وحزب التقدم في ولاية شان - جيش ولاية شان. وتم الإبلاغ عن حوادث مماثلة في شباط/فبراير، على الرغم من أن ولاية شان الشمالية شهدت انخفاضاً عاماً في النزوح المرتبط بالنزاع منذ عام 2019، عندما نزح ما يقدر بنحو 26 000 شخص مؤقتاً بسبب الاشتباكات بين قوات التاتاماداو والمنظمات المسلحة العرقية وفيما بين المنظمات المسلحة العرقية.

73 - وقد يؤدي موسم الرياح الموسمية والأعاصير إلى مزيد من التشريد الداخلي في المناطق المتضررة من النزاع. وفي تموز/يوليه، نزح ما لا يقل عن 5 000 شخص بشكل مؤقت بسبب الفيضانات التي اجتاحت ولاية كانتشين. ولم توقف الأحوال الجوية زيادة تحركات القوارب التي تنقل اللاجئين وضحايا الاتجار بالبشر في خليج البنغال. ويدين المقرر الخاص الحكومات التي تعرض اللاجئين اليائسين لخطر أكبر برفضها السماح بإنزالهم بأمان.

إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

74 - لا يزال النزاع المسلح الدائر ووجود المتفجرات والخطرة والقيود التي تفرضها الحكومة على السفر تحول دون وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى المدنيين وتقديم خدمات المساعدة والحماية لهم. وفرضت الحكومة قيوداً واسعة النطاق لأسباب تتعلق بانعدام الأمن في ثماني بلدات في ولاية راخين منذ عام 2019. ولا تتوفر للشركاء في مجال العمل الإنساني سوى فرص محدودة للغاية ويصعب التنبؤ بها إلى حد كبير للوصول إلى أكثر من نصف مليون شخص في تلك البلدات الثماني، ولا سيما في المناطق الريفية في وسط وشمال ولاية راخين وفي باليتوا بولاية تشين. وأفيد أيضاً عن فرض قيود تعوق تقديم المعونة الإنسانية إلى المشردين داخلياً في ولايات كاين (كارين) ومون وكاتشين.

75 - وحدثت بعض الاستثناءات، وإن كانت غير قابلة للتنبؤ بها، فيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات، بما في ذلك إيصال الأغذية ومواد المساعدة الطارئة في مواقع معينة. فقد أُعفيت بعض الوكالات الإنسانية من القيود، ولكنها مع ذلك لا تزال تواجه تحديات في الوصول إلى المجتمعات المحلية في تلك المناطق. فاستمرار انعدام الأمن هو عامل مساهم آخر. ومن بين مواقع النزوح البالغ عددها 145 موقعاً في ولاية راخين، من المفهوم أنه يتعذر الوصول إلى 47 موقعاً بسبب القيود الأمنية والقيود المفروضة على إمكانية الوصول.

76 - وفي مساء يوم 20 نيسان/أبريل، قُتل موظف في منظمة الصحة العالمية، يدعى بياي سون وين ماونغ، أثناء أداء واجبه في بلدة مينبيا. وقد كان في مركبة تحمل شعار الأمم المتحدة وكان ينقل عينات تستخدم في الكشف عن كوفيد-19. ويجري البحث عن مزيد من التفاصيل عن الحادث.

77 - ولا تزال إجراءات منح تصاريح السفر المرهقة التي تعتمدها الحكومة فيما يخص العاملين في مجال تقديم المعونة تعطل الأنشطة الإنسانية البالغة الأهمية. وقد ازدادت صعوبة تقييم الاحتياجات وتقديم المساعدة إلى أكثر الفئات ضعفا ورصد تأثير العمليات الإنسانية، ويرجع ذلك أساسا إلى حالات التأخير في إصدار تراخيص السفر وغياب آلية يمكن التنبؤ بها للقيام بذلك على صعيد الاتحاد والولايات، فضلا عن القيود الجغرافية والزمنية المفروضة على منح تراخيص السفر (التي تقتصر على وسط المدينة والمناطق الحضرية فقط، ولفترات زمنية غير كافية).

78 - ولا تزال عملية حصول العاملين في مجال تقديم المعونة على تراخيص السفر أمرا غير قابل للتنبؤ به من دون داع لذلك. وتمت إضافة عدة مستويات من البيروقراطية في تشرين الأول/أكتوبر 2019، عندما طلبت حكومة ولاية راخين من وكالات المعونة الحصول على "رسائل توصية" من الوزارات التنفيذية لكل منها على مستوى الاتحاد قبل الشروع في عمليات استعراض تراخيص السفر وإعطاء الموافقة عليها على مستوى الولايات. وأضيفت أربعة مستويات أخرى من الاستعراض إلى عملية منح تراخيص السفر في أيار/مايو، بما في ذلك الموافقة المطلوبة على أساس كل حالة على حدة من القيادة الغربية لقوات التاماداو. وأضيف مستوى آخر من الفحص الأمني العسكري في أوائل حزيران/يونيه فيما يتعلق بنقل المواد من يانغون إلى سيتوي بزا. ويطلب الآن من جميع الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية أن يقدموا أسبوعيا تفاصيل تتعلق بالمواد التي ستنقل وأسماء السائقين للمرور عبر نقطة تفتيش في بلدة آن دون حالات تأخير. ويتعين على سائقي الشاحنات تقديم وثائق التصاريح الأصلية الصادرة عن حكومة ولاية راخين عند نقاط التفتيش العسكرية. وأفاد العديد من الشركاء في الشؤون الإنسانية بأن هذا التدبير يعوق الجهود الرامية إلى إعادة تموين المستودعات.

79 - ويوجد ما يقرب من 100 000 من المدنيين المشردين في ولاية كانتشين، يعيشون في ما لا يقل عن 140 مخيما للمشردين داخليا. وفي ولاية كانتشين، وعلى الرغم من النزاع المحدود الدائر منذ أيلول/سبتمبر 2018، لا تزال الحوادث الأمنية المتفرقة والتلوث بالألغام الأرضية ونقاط التفتيش العسكرية والقيود المفروضة على السفر والقيود الإدارية وحظر التجول تعيق إيصال المعونة الإنسانية الحيوية إلى المدنيين المشردين. ويؤدي ضعف البنية التحتية وسوء حالة الطرق خلال موسم الرياح الموسمية إلى زيادة تقييد الوصول إلى المجتمعات التي يصعب الوصول إليها.

80 - وتواصل الحكومة منع وصول جميع المنظمات الإنسانية تقريبا إلى مناطق في ولاية كانتشين تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة، حيث يوجد ما لا يقل عن 40 000 مشرد داخلي في مواقع تمتد على طول الحدود مع الصين. ووجدت المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية أساليب للعمل في هذه المناطق، بما في ذلك تقديم المساعدة عبر طرق إمداد بديلة. وقد نزح معظم المقيمين في هذه المخيمات وغيرها في ولاية كانتشين منذ عام 2011.

81 - وأدت حالات التلوث بالألغام الأرضية ونقاط التفتيش العسكرية، التي تفاقت حدتها بسبب الاشتباكات المتفرقة في ولاية شان الشمالية، إلى إعاقة الوصول إلى المحتاجين في البلدان التي تعاني من ضعف البنية التحتية للطرق. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى غرار المناطق الأخرى، تقتصر عادة تراخيص سفر الموظفين الدوليين على وسط المدينة والمناطق الحضرية فقط. ويمكن للموظفين الوطنيين الحصول على ترخيص السفر؛ بيد أن العملية لا تزال مرهقة وغير موثوق بها وغير منتظمة إلى حد كبير من دون داع لذلك.

إغلاق شبكة الإنترنت

82 - أثرت حالات إغلاق شبكة الإنترنت في ثماني بلدات في ولاية راخين وبلدة واحدة في ولاية تشين سلبا على التوعية المجتمعية وإدارة المخيمات وجوانب أخرى من العمل الإنساني. فقد سمح الربط بشبكة الإنترنت في السابق للوكالات الإنسانية والحكومة بالبقاء "على اتصال إلكترونياً" مع المجتمعات المحلية النائية لتبادل المعلومات بشأن الاحتياجات والتحديات والإبقاء على المدخلات والتعليقات الواردة من المجتمع المحلي في الوقت المناسب. أما المعلومات المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية التي كان يمكن، لولا ذلك، تبادلها على الفور عبر شبكات التواصل الاجتماعي فيما بين أفراد المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني، فقد كانت إما محدودة في الحجم أو منقطعة تماماً، حتى منذ استعادة شبكة الجيل الثاني من الإنترنت.

83 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، أدى إغلاق شبكة الإنترنت في ولاية راخين إلى إعاقة قدرة الوكالات الإنسانية والحكومة على إيصال رسائل الوقاية والإبلاغ بالمخاطر، ومكافحة الأساطير والمعلومات المضللة، وتعزيز النظافة الصحية الجيدة. وبالمثل، أثر إغلاق شبكة الإنترنت على نشر المعلومات في الوقت المناسب عن الأخطار الطبيعية، مثل الفيضانات أو الأعاصير. ويلاحظ المقرر الخاص أيضاً أن شبكة الإنترنت محجوبة في مخيمات اللاجئين في كوكس بازار، بنغلاديش، وأن الهواتف الجواله صودرت من اللاجئين في المخيمات وكذلك من المحتجزين في جزيرة بهاسان شار.

إغلاق مخيم كياوك تا لون

84 - في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أطلقت الحكومة استراتيجية وطنية لإعادة توطين المشردين داخليا وإغلاق مخيمات المشردين داخليا. وكان وضع هذه الاستراتيجية من بين التوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة الاستشارية لولاية راخين في آب/أغسطس 2017. وتشير الاستراتيجية الوطنية إلى المعايير الدولية الرئيسية، وتتطوي على إمكانية أن تسهم إسهاما كبيرا في إيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا في ميانمار.

85 - غير أن أول إغلاق لأحد المخيمات منذ اعتماد هذه الاستراتيجية الوطنية، وهو مخيم كياوك تا لون للمشردين داخليا في بلدة كياوكيو، الذي أعلن عنه رسميا في كانون الثاني/يناير 2020، لا يتسق مع المعايير الواردة في الاستراتيجية. فالاستراتيجية الوطنية تنص على حق المشردين داخليا في العودة إلى أماكنهم الأصلية، كما تنص على أن تجري السلطات مشاورات مجدية مع المشردين داخليا. ويؤكد المشردون داخليا في مخيم كياوك تا لون أنهم يرغبون في العودة إلى مناطقهم الأصلية في بلدة كياوكيو، وأشاروا إلى أن موقع إعادة التوطين الذي يجري بناؤه حاليا بالقرب من مخيم المشردين داخليا القائم عرضة للفيضانات وتنقطع عنه فرص كسب الرزق. ولم تُجر مشاورات مجدية مع المشردين داخليا. وتعتبر العودة الطوعية والأمنة والكرامة أساسية لتحقيق حلول دائمة، ولا يمكن ضمانها إلا من خلال المشاورات والحوار لتحديد أنسب السبل للمضي قدما. ويلاحظ المقرر الخاص أن المؤشرات الواردة في كياوك تا لون تبين أن الحكومة تعترم المضي قدما في عملية الإغلاق على الرغم من الجهود المبذولة حاليا للدعوة من أجل تعليق أعمال البناء في موقع إعادة التوطين إلى أن يتم وضع خطة شاملة لكياوك تا لون، بما يتسق مع الاستراتيجية الوطنية.

86 - وأشار الوزير الأول لولاية راخين في اجتماع مع وكالات الأمم المتحدة في ولاية راخين في تموز/يوليه إلى أن الحكومة ستواصل تيسير إغلاق المخيم "كما هو مخطط له بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية" وذكر أن العملية الجارية لإغلاق المخيم "تأتي عقب تقرير اللجنة الاستشارية لراخين". وأشار الوزير الأول أيضا إلى أن عملية تقديم المناقصات لبناء محطة للحافلات قد اكتملت وأن نهج الحكومة إزاء

إغلاق المخيم يشمل أنشطة إعادة البناء والتعليم وتوفير الكهرباء والمأوى وسبل العيش، بما في ذلك للمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة.

87 - ولا يزال المشردون داخليا من ثلاثة مخيمات أخرى في وسط ولاية راخين، أُعلن إغلاقها قبل اعتماد الاستراتيجية الوطنية، عرضة لقيود واسعة النطاق على حرية التنقل، في ظل تقييد فرص الحصول على سبل العيش والخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. ولا يرقى هذا الوضع إلى مستوى الحلول الدائمة والرؤية المعبر عنها في الاستراتيجية الوطنية.

العدالة والمساءلة

88 - أُحرز تقدم محلي محدود في التصدي للإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي. ويشمل ذلك الإخفاق عموماً في كفالة إجراء تحقيقات سريعة وفعالة وواقية ومستقلة ونزيهة؛ ومساءلة الجناة في محاكمات تستوفي المعايير الدولية؛ وتقديم التعويضات للضحايا. وكانت إجراءات المحاكم العسكرية متفرقة وقليلة، وظلت سرية بشكل غير معقول وغير كافية لتحقيق العدالة للضحايا. وتتفرد قوات التاماداو بالولاية القضائية على الجرائم التي يرتكبها الأفراد العسكريون وبالقدرة على منح العفو دون إشراف مدني. وهذا يبرز الحاجة إلى كفالة قدر أكبر من الشفافية والاستقلالية في سلك القضاء بميانمار.

89 - ويلاحظ المقرر الخاص إدانة محاكم عسكرية لثلاثة من أفراد قوات التاماداو بارتكاب مذبة ضد مدنيين من الروهينغيا في قرية غو دار بيبين في آب/أغسطس 2017. وكانت الإجراءات سرية بشكل غير معقول. ويُبرز غياب محاكمات موثوقة ونزيهة وشفافة بحد معقول في هذه الحوادث الحاجة إلى إشراك آليات العدالة الدولية. ويوصي المقرر الخاص بأن يزيد المجتمع الدولي دعمه لحكومة ميانمار لكفالة الولاية المدنية على انتهاكات حقوق الإنسان التي يُدعى أن أفراد الجيش ارتكبوها، وأن يقدم الدعم أيضاً في نفس الوقت لآليات العدالة الدولية.

90 - وفي كانون الثاني/يناير 2020، أصدر مكتب رئيس ميانمار موجزاً من 15 صفحة للتقرير النهائي للجنة التحقيق المستقلة التي عينتها الحكومة، والتي أنشئت في تموز/يوليه 2018 للتحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم في ولاية راخين في الفترة من 25 آب/أغسطس إلى 5 أيلول/سبتمبر 2017. ولم تُصدر الحكومة التقرير النهائي للجنة. ويردد المقرر الخاص الشواغل التي أثارها آخرون بشأن منهجية اللجنة واستقلاليتها وحيادها والعناصر الوقائية التي تقضي إلى تقييمها للحالة. فعلى سبيل المثال، لم تُجر اللجنة مقابلات مع الضحايا أو الشهود الروهينغيا في بنغلاديش، حيث يمكنهم التحدث بحرية.

91 - ويثني المقرر الخاص على حكومة ميانمار لمشاركتها الكاملة في إجراءات محكمة العدل الدولية المتعلقة بدعوى الإبادة الجماعية التي أقامتها حكومة غامبيا. ويلاحظ المقرر الخاص إقرار وفد ميانمار لدى المحكمة بأن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ربما تكون قد وقعت في ولاية راخين في عامي 2016 و 2017، وتأكيد أنه الجناة سيحالون إلى العدالة. وعلى الرغم من الادعاءات التي وردت على مر الزمن، يلاحظ المقرر الخاص أيضاً أن ممثلي ميانمار لم يتناولوا مسألة استخدام العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات والرجال والفتيان، على الرغم من النتائج التي توصلت إليها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار وجهات أخرى.

92 - ويرحب المقرر الخاص برد ميانمار على التدابير التحفظية لحماية الروهينغا التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 23 كانون الثاني/يناير 2020. ويرحب المقرر الخاص أيضاً بتوجيهات الحكومة بشأن حظر الإبادة الجماعية وخطاب الكراهية، وبالتعليمات التي تنص على تجنب تدمير الأدلة الجنائية أو إزالتها. وفي 8 نيسان/أبريل، أصدر مكتب الرئيس التوجيه رقم 2020/1، الذي يأمر جميع الوزارات وجميع حكومات المناطق والولايات بكفالة "عدم ارتكاب" موظفيها ومأموريهم أعمالاً محظورة بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ويحظر التوجيه رقم 2020/2 على "جميع الوزارات وحكومة ولاية راخين" تدمير أو إزالة الأدلة المتصلة بجرائم الإبادة الجماعية.

93 - ولكي تمتثل الحكومة امتثالاً كاملاً لتوجيهاتها الرئاسية بشأن حظر الإبادة الجماعية، وكذلك للتدابير التحفظية للحماية التي أشارت إليها محكمة العدل الدولية في كانون الثاني/يناير 2020، ينبغي لها أن ترفع القيود الصارمة المفروضة والمطبقة تعسفاً على الروهينغا، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية التنقل والصحة والتعليم وسبل العيش والمساواة في الحصول على الجنسية. ولهذه القيود المنهجية والقاسية والمستمرة عواقب مدمرة على الروهينغا تهدد بقاءهم.

94 - ولا يزال المراقبون الدوليون والمدعون العامون والجهات الإنسانية الفاعلة ممنوعين من الوصول إلى مناطق في ولاية راخين الشمالية طالتها "عمليات التطهير" العسكرية في عامي 2016 و 2017. وفي حال مُنحت تلك الأطراف إمكانية الوصول، فسيكون بإمكانهم مساعدة الحكومة في كفالة تنفيذ توجيهاتها بشأن حظر الإبادة الجماعية، بالإضافة إلى القيام بأعمال ضرورية أخرى.

95 - وعلاوة على ذلك، يتساءل المقرر الخاص عما إذا كان النظام القضائي في ميانمار لديه حالياً الإطار المعياري المطلوب لكفالة المساءلة الفعالة عن الجرائم الدولية، وكفالة تحقيق العدالة في هذه الجرائم، واسترداد حقوق الضحايا.

96 - وتمتلك شركة فيسبوك أدلة محتملة على وقوع جرائم دولية في ميانمار، بما في ذلك معلومات من حسابات وصفحات أزلتها الشركة وحفظتها لانتهاكها شروط الخدمة أو بسبب التحريض على الكراهية أو العنف ضد الروهينغا. ويثني المقرر الخاص على الشركة لإزالتها الأدلة المحتملة على ارتكاب جرائم دولية وحفظها، ولكنه يعرب عن القلق إزاء امتناعها عن إطلاق آليات المساءلة المعنية على تلك الأدلة. وعلى الرغم من مزاعم شركة فيسبوك بأنها تتعاون مع آلية التحقيق المستقلة لميانمار، المكلفة بجمع وحفظ الأدلة اللازمة للمحاكمات المستقبلية على الجرائم الدولية المرتكبة في ميانمار، وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تُطلع الشركة آلية التحقيق المستقلة على الأدلة. ويساور المقرر الخاص قلق بالغ إزاء عدم تعاون فيسبوك مع آلية التحقيق المستقلة وآليات المساءلة الأخرى، بما في ذلك معارضتها لطلبات معقولة ومحددة قدمتها غامبيا بشأن توفير معلومات ذات صلة بالإجراءات في محكمة العدل الدولية. ويأسف المقرر الخاص أيضاً لعدم استجابة فيسبوك لاستفساراته الشفوية والخطية واستفسارات المكلفة بالولاية السابقة.

97 - ويدعو المقرر الخاص فيسبوك إلى التعاون الفوري مع آليات العدالة الدولية وحقوق الإنسان، بما في ذلك آلية التحقيق المستقلة لميانمار ومحكمة العدل الدولية، وإلى الرد دون تأخير على الأسئلة التي وجهها هو والمقررة الخاصة السابقة إلى الشركة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

98 - وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 26/43، يلاحظ المقرر الخاص أن العديد من توصيات أسلافه لم تنفذ بعد. وبالمثل، لم يتم بعد تنفيذ العديد من التوصيات الصادرة عن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أو البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، أو اللجنة الاستشارية لولاية راخين، كما ورد في تقرير المفوضة السامية الصادر في آذار/مارس 2019 (انظر A/HRC/40/37). ويوصي المقرر الخاص بأن تنفذ ميانمار هذه التوصيات دون مزيد من التأخير. وفي هذا الصدد، يكرر التوصيات الواردة في التقارير السابقة، ويضيف ما يلي:

99 - فيما يتعلق بالحيز الديمقراطي وفيما يخص الانتخابات العامة المقبلة، يوصي المقرر الخاص حكومة ميانمار بما يلي:

- (أ) تعديل دستور عام 2008 ليتماشى تماماً مع المبادئ الديمقراطية؛
- (ب) التصديق على جميع الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان؛
- (ج) إرجاع الحق في التصويت والترشح للانتخابات إلى الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم من الروهينغيا، وكفالة تمتعهم بالمساواة في الحصول على حقوق المواطنة الكاملة بحيث تكون الانتخابات شاملة وتشاركية وحرّة ونزيهة؛
- (د) اتخاذ خطوات حاسمة لضمان الحقوق المدنية والسياسية للأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة، لا سيما أثناء الانتخابات، وتوسيع المجال لإجراء مناقشات عامة غير مقيدة بشأن القضايا التي تهم الجمهور، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالنزاعات المسلحة والتدابير التشريعية والسياساتية القائمة وقوات التاماداو. وتعديل التدابير الانتخابية التي تتعارض مع حقوق الإنسان، بما في ذلك التوجيه 138/2020 الصادر عن لجنة انتخابات الاتحاد؛
- (هـ) كفالة أن يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات التي تتضمن بيانات بيومترية لتسجيل المواطنين للانتخابات، واستخدام تكنولوجيا التصويت الجديدة، وفق ما ينص عليه القانون ووفقاً للمعايير الدولية، بما يشمل مبدأ عدم التمييز والحق في الخصوصية وحقوق الأقليات العرقية؛
- (و) وضع الإطار القانوني اللازم لكفالة حماية البيانات من خلال عملية تشاورية شفافة وشاملة وتشاركية مع جميع الجهات المعنية؛
- (ز) إعادة الربط الكامل بشبكة الإنترنت والاتصالات عن طريق الهواتف الجوّالة في ولايتي راخين وتشين، وإلغاء أحكام قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لعام 2013 التي تسمح بالقطع التعسفي للاتصالات، وكفالة تقيده بالقانون الدولي؛
- (ح) كفالة الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وإلغاء أي قانون يجرم التمتع بها أو يقيده دون مبرر، سواء على شبكة الإنترنت أم خارجها، أو يُستخدم كأداة للقمع، بما في ذلك ضد الناشطين في مجال الدفاع عن الأراضي والبيئة وضد الفنانين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وموظفي الخدمة المدنية ومنظمات المجتمع المدني والقوميات العرقية والنازحين. وحماية الحق في الحصول على المعلومات لكفالة الحصول على المعلومات التي تهم الجمهور على نحو سريع وعملي؛

(ط) إجراء إصلاح قانوني واسع وشامل للقوانين والأحكام التي تقيد وتجزم النشاط المشروع بدون مبرر، مثل قانون العقوبات، وقانون الأسرار الرسمية، وقانون الجمعيات غير المشروعة، وقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية، وقانون حماية خصوصية المواطنين وأمنهم، وقانون المعاملات الإلكترونية، وقانون مكافحة الإرهاب، وقانون وسائل الإعلام الإخبارية؛

(ي) إلغاء المادة 20 من مشروع قانون الوقاية من الأمراض السارية ومكافحتها وكفالة أن تكون أحكامه متوافقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما الحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات والحق في الصحة؛

(ك) تعديل قانون العقوبات على وجه السرعة لكي يشمل تعريفاً للتعذيب والعنف ضد المرأة وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والجنساني، وللجرائم الدولية الخطيرة، بما فيها الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ولكي يتضمن أحكاماً بشأن تعويض الضحايا وإنصافهم ولحماية الشهود؛

(ل) اعتماد تشريع بشأن منع العنف ضد المرأة، يشمل العنف المرتبط بالنزاعات، ويمنح الضحايا والشهود دعماً كافياً. وتعديل أو إلغاء القوانين التي لا تتفق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتنميطات الجنسية التي لا تتسق مع تعزيز وحماية حقوق المرأة في المساواة وعدم التمييز. واتخاذ خطوات حاسمة لوضع حد للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكبها قوات التاتاماداو والمنظمات المسلحة العرقية، ووضع تدابير سياساتية تحظر صراحة الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وتقديم الجناة إلى العدالة من خلال محاكمات عادلة؛

(م) كفالة إمكانية ممارسة حرية الدين والمعتقد، وضمان التصدي بفعالية لأي دعوة أو تحريض على الكراهية والعنف، بما في ذلك في المطبوعات والبريد الإذاعي ووسائل التواصل الاجتماعي، بما يتماشى مع قرار مجلس حقوق الإنسان 18/16 وخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف. والتصدي علناً للخطاب القومي والشعبي الخطير، والعمل بنشاط على تعزيز التعددية والتسامح والإدماج؛

(ن) الوقف الفوري لاضطهاد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم ممن يمارسون حقهم في حرية التعبير، والإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين بسبب أنشطتهم المشروعة. وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم ذات الدوافع السياسية التي تتعارض مع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وكفالة توفير الجبر لأي ضرر نفسي أو جسدي ألحق بهم؛

(س) وضع حد للاحتجاز التعسفي، بما في ذلك العزل التام، للأشخاص المشتبه في ارتباطهم بمنظمات عرقية مسلحة، وكفالة الحق في المحاكمة العادلة والضمانات القضائية في جميع القضايا. والتصدي للتعذيب أو سوء المعاملة في السجون وأماكن الاحتجاز، وإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في أي مزاعم بالتعذيب وسوء المعاملة والوفيات أثناء الاحتجاز، بما في ذلك تلك التي وقعت أثناء أعمال الشغب في سجن شويبو في أيار/مايو 2020؛

(ع) اتخاذ خطوات حاسمة لتحسين وتعزيز نظام العدالة، بما في ذلك من خلال مكافحة النفوذ السياسي والفساد في القضاء، وضمان الولاية القضائية المدنية على الجرائم التي يرتكبها الجيش

والأفراد المرتبطون به، وضمان استقلال القضاة والمدعين العامين. وإجراء إصلاحات لتعزيز قدرات قطاع العدالة وضمان إمكانية اللجوء إلى العدالة والمساعدة القانونية بشكل كامل لجميع الناس، بما في ذلك القوميات العرقية؛

(ف) تنفيذ توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتعديل القانون التأسيسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار لجعله يتماشى مع مبادئ باريس؛

(ص) ضمان إمكانية دخول الآليات الدولية لحقوق الإنسان والمساءلة إلى البلد؛

(ق) دعوة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى فتح مكتب في ميانمار، تُسند إليه ولاية واسعة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، ولتقديم الدعم التقني حسب الحاجة.

100 - وفيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يوصي المقرر الخاص حكومة ميانمار بما يلي:

(أ) بذل العناية الواجبة لكفالة أن تكون العمليات التجارية والمشاريع الإنمائية، بما في ذلك داخل قطاع الصناعات الاستخراجية، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح، متسقة مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(ب) التقاسم العام للملكية الفعلية لجميع الشركات العاملة في الصناعات الاستخراجية، وإضفاء الشفافية التامة على هوية الأشخاص المنتسبين سياسياً ومالكي شركات الاستخراج.

101 - ويوصي المقرر الخاص كذلك المؤسسات المالية والمستثمرين من القطاع الخاص ووكالات التنمية، وكذلك حكومات البلدان التي توجد فيها مقر الشركات العاملة في ميانمار، بأن تتقيد بالتزامها ببذل العناية الواجبة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان وتحليل سلاسل الجهات المتعاقدة معها وكفالة تقيدتها بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

102 - وفيما يتعلق بحماية المدنيين في النزاع المسلح، يوصي المقرر الخاص حكومة ميانمار بما يلي:

(أ) فتح تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة وشاملة في جميع ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكفالة محاسبة الجناة في محاكمات تستوفي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛

(ب) رفع حظر التجول والقيود المفروضة على حرية التنقل وسبل العيش والصحة والتعليم في ولاية راخين فوراً، وتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار تنفيذاً كاملاً؛

(ج) كفالة تمكين اللاجئين والنازحين من العودة الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة إلى مواطنهم الأصلية، واتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة حصول جميع العائدين على تعويض عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم وأصولهم، وإمكانية حصولهم على سبل العيش بحرية؛

(د) اتخاذ خطوات لكفالة أن يستوفي أي إغلاق لمخيمات النازحين المعايير الدولية وأن يتم بالتشاور الكامل مع النازحين المتضررين.

103 - وفيما يتعلق بالعنف والأعمال العدائية، يوصي المقرر الخاص حكومة ميانمار والمنظمات المسلحة العرقية بما يلي:

- (أ) إنفاذ وقف إطلاق النار من جانب واحد على الصعيد الوطني؛
- (ب) الكف عن الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال القتل المحددة الأهداف والعشوائية، والاعتصاب، والحرق العمد، والتشريد القسري، والعمل القسري، والإضرار بالأعيان المدنية والأهداف غير العسكرية؛
- (ج) ضمان الوصول الكامل للجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي توفر الدعم المنقذ للحياة للأشخاص المحتاجين، وإنشاء آلية أكثر كفاءة وقابلية للتنبؤ لمنح تراخيص السفر للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، والسماح لوسائل الإعلام ومراقبي حقوق الإنسان بالوصول بحرية إلى المناطق المتضررة من النزاع والعنف وبالإبلاغ عن النتائج التي يتوصلون إليها؛
- (د) الكف فوراً عن زرع الألغام الأرضية، والتصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة من المناطق الملوثة وفقاً للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، ووضع علامات مناسبة على المناطق الملوثة وتسييجها قبل الشروع في أنشطة إزالة الألغام، والقيام بأنشطة منهجية للتوعية بمخاطر الألغام، والسماح للمنظمات الإنسانية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام بالمشاركة في أنشطة إزالة الألغام.

104 - وفيما يتعلق بالمساءلة، يوصي المقرر الخاص حكومة ميانمار بما يلي:

- (أ) كفالة التعاون الكامل مع الإجراءات القضائية في محكمة العدل الدولية وغيرها من مبادرات العدالة التي تتخذها المحاكم أو الهيئات القضائية الدولية والمحلية، بما في ذلك مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، لمعالجة الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- (ب) تنفيذ التدابير التحفظية لحماية الروهينغا تنفيذاً كاملاً ومتسقاً على النحو الذي أشارت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإصدار تقارير الحكومة كل ستة أشهر إلى المحكمة. ورفع جميع القيود المفروضة والمطبقة تعسفاً على الروهينغا، وفقاً للتدابير التحفظية، التي تخلق في مجملها ظروفاً مدمرة للروهينغا، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القيود المفروضة على حرية التنقل والصحة والتعليم وسبل العيش والمساواة في الحصول على الجنسية؛
- (ج) التصديق على اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

105 - وفيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يحث المقرر الخاص الحكومة على القيام بما يلي:

- (أ) التنفيذ الكامل لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يوفر الإطار القانوني لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأحكام التي تهدف إلى زيادة فرص الحصول على العمل والتدريب المهني والرعاية الصحية؛

(ب) السعي إلى زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك المنظمات المحلية والدولية لذوي الإعاقة، باعتبارهم من وسائل المساعدة في القضاء على التمييز وغيره من الحواجز التي تعترض أعمال حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في ميانمار وتحقيق كرامتهم ونوعية حياتهم.

106 - ويوصي المقرر الخاص شركة فيسبوك وغيرها من شركات وسائل التواصل الاجتماعي بما يلي:

(أ) ضمان اتخاذ تدابير فعالة وشفافة لتنظيم المحتوى بطريقة تتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكفالة عدم استخدام شركة فيسبوك وغيرها من شركات التواصل الاجتماعي كمنصة لنشر خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتمييز؛

(ب) التعاون التام مع الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة، ومع المحاكم والهيئات القضائية الدولية والآليات الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحالة في ميانمار، وتطبيق شرط بذل العناية الواجبة المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(ج) التعاون التام مع محكمة العدل الدولية والإجراءات المتعلقة بالمحاكمة الجارية المتعلقة بميانمار. وتزويد الأطراف المعنية بالمعلومات المطلوبة التي قد تتضمن أدلة محتملة على ارتكاب جرائم دولية. والرد دون تأخير على طلبات الحصول على معلومات من آلية التحقيق المستقلة لميانمار وحكومة غامبيا، وكذلك من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار.